



## المنهج الفقهي عند ابن رشد في كتابه **"بداية المجتهد"**

أ.م. أنسام زيد محيي  
 كلية العلوم الإسلامية  
 جامعة ذي قار  
 العراق

البريد الإلكتروني: AnsamZaid@utq.edu.iq

### الملخص

إن الدافع وراء تأليف ابن رشد كتابه "بداية المجتهد" في الفقه هو إيقاف التقليد والبحث على الاجتهاد عن طريق العودة إلى مسائل الاتفاق والاختلاف، لإعادة النظر فيها والحكم عليها وإعمال النظر في أدلةها والتحقق من صدقها؛ استناداً لروح الفقه. إن المنهج الفقهي الذي اتبّعه ابن رشد قد حرص فيه على خلق جهاز فقهي متماضك الأجزاء يرتكز على العقل مع تلمس الموضوعية واليقين؛ فاتحا بذلك مجالاً جديداً من الدراسات الإسلامية الخاصة بالفقه المقارن له وللأجيال من بعده. إذ رد ابن رشد الفروع إلى الأصول، فمرجع الخلاف في المذاهب الفقهية إلى الخلاف في الأصول. فهو يميل دوماً إلى الأسلوب المنطقي ويعانٰب الجانب العقلي على الجانب النقلي، وهو بهذا يكسر باب الجمود والتقليل ويفتح باب الاجتهاد والنظر في الأدلة وموقف المذاهب الإسلامية الأخرى منها. لذلك فقد حاول ابن رشد تأسيس عقلية اجتهادية لا تؤمن بمجرد الاطلاع على الفكرة العامة عن فقه المذاهب، وهذه هي الإضافة النوعية التي ميزت منهجه الفقهي في كتابه "بداية المجتهد" عن سواه من المؤلفات التي اختصت بالفقه عامّة، والفقه المقارن خاصة.

**الكلمات المفتاحية:** المنهج الفقهي، ابن رشد، كتاب بداية المجتهد.



# The Jurisprudential Approach of Ibn Rushd in his Book The Beginning of the Mujtahid

Assist. Prof. Ansam Zaid Mohi  
 College of Islamic Sciences  
 University of Thi-Qar  
 Iraq  
 Email: [AnsamZaid@utq.edu.iq](mailto:AnsamZaid@utq.edu.iq)

## ABSTRACT

The Ibn Rushd's motive behind his book "*Bidayat al-mujtahidwa*", which he mentions not only the differences between the various madhhabs, but also explains in detail the reasons for these differences. This he does by systematically considering all the main points of difference under the various subject headings familiar to the fuqaha', and then giving what he considers to be the principles behind these differences from a principle Jurisprudence of the point of view. The idiosyncratic approach was followed by Ibn Rushd it was keenness to create a coherent doctrinal parts Based on the mind with a touch of objectivity and certainty thus opening a new area of comparative jurisprudence his own Islamic studies and for generations after him. Where Ibn Rushd branches response to the assets, as the dispute is due to the schools of Islamic jurisprudence in the dispute in assets. Which always tends to logical method and predominantly mental side to side, which is breaking this deadlock and tradition door and opens the door of Al-jihad and consider the evidence and sockets Islamic doctrines other ones. Therefore, Ibn Rushd has tried to establish a mentality more than just a discretionary access or general idea about jurisprudence doctrines add a quality that has characterized his approach idiosyncratic in his book "*Bidayat al-mujtahidwa*" for others of compositions that are specialized jurisprudence public, private and comparative jurisprudence.

**Keywords:** The Fiqh Approach, Ibn Rushd, The Beginning of the Mujtahid Book.



## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على نبينا المصطفى المبعوث رحمة للعالمين، الذي بينَ للناس شريعة خالقهم، المفضية إلى فلاحهم، وأفتقاهم في أمور دينهم، فكان أول المفتين عن رب العالمين، وأقام العلماء بعده مقامه فكانوا بذلك ورثته في إفتاء المستفتين، ليعملوا بما علموا تنويراً بصيرتهم وإرضاء لربِّهم ، وتحقيقاً لفوزهم.

وبعد:

القرآن الكريم الذي أنزله الله سبحانه وتعالى على رسولنا الكريم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) ليكون معجزته الخالدة التي يهدي بها البشرية إلى عبادة الله وحده وعدم الإشراك به، الذي أنزل تبياناً لدينا الحنيف الذي كرمَ منا الله تعالى بأن تكون من أتباعه. فكان للقرآن الكريم الذي تعهد الله تعالى بحفظه إلى يوم الدين الكثير من العلماء والفقهاء الذين شرَّفُهم الله تعالى بخدمة الدين، ونتيجة لذلك فقد وجدت الكثير من العلوم الإسلامية الشرعية التي درست أحكام الإسلام من مصدريه الأساسيين القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. كما دلَّ ذلك قوله تعالى: (بِاَنَّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اطَّاعُوا اللَّهَ وَأَطَّاعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكُمْ مُنْكَرٌ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ ثَوْلِيًّا).<sup>(1)</sup>

وعلى هذا الأساس كانت الحاجة في وضع علم يتولى رفع الغموض عن الموقف العملي تجاه الشريعة في كل واقعه، بإقامة الدليل على تعين الموقف العملي، الذي تفرضه على الإنسان تبعيته للشريعة، فكان علم الفقه هو العلم المتكلف بالقيام بهذه المهمة. وقد برع فيه فقهاء كثُر، منهم عباقرةً مبدعون، ألفوا وصنفوا كتبًا فقهيةً لا يمكن حصرها لكثرتها. وما ذلك إلا لشدة العناية بهذا العلم من لدن علماء المسلمين على مختلف مذاهبهم.

فهو لاءً مازالت تعتمد أقوالهم، وأرأواهم واستنباطاتهم في عددٍ كبير من أحكام الشريعة ، ومنهم محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد المتوفى سنة (595 هـ)، الذي كان لهُ أثرٌ كبيرٌ في فكر المدرسة الفقهية الأندلسية خصوصاً، والفقه الإسلامي عموماً في القرن السادس الهجري والقرنون اللاحقة، فهو يعدُّ من العلماء الذين كان لهم باعٌ طويل في وضع الأسس الصحيحة لفهم أحكام الشريعة المؤدية إلى صلاح البشرية حسب فلسفة التشريع الإسلامي تحقيقاً لمصالحه، في مجال الاجتهاد، وتقويمًا لسلوك الفرد والمجتمع من أجل الإصلاح والتجديد ونبذ الفساد والجمود، لذلك كان غرض ابن رشد هو رد الفروع إلى أصولها ومقارنتها الأدلة لمعرفة الصواب واستنباط الحكم. ولما كانت الفروع تتشعب إلى ما لا نهاية فإنه اقتصر على أمميات الفروع. أي إرجاع المسكت عنده إلى المنطوق به الذي يتمثل في الأصول والمسكت عنه يتمثل في الفروع. بل يمكن مراجعة أحكام الفقهاء بإرجاع قنواتهم إلى أصول مذاهبهم وإمكان استنباط أحكام أخرى بناءً على هذه الأصول في النوازل سواء نقلت عن أصحاب المذهب أو لم تنقل، وبهذا فإن ابن رشد جمع شتات الآراء والأحكام الفقهية المختلفة، وبين وجهة نظر كل مذهب في مختلف القضايا والأحكام، فضلاً عن الترجيح بينها واختيار الصواب منها من دون تقليد أو تعصب؛ لأن الغاية من كتابه "بداية المجتهد" هو إيقاف التقليد والبحث على الاجتهاد عن طريق العودة إلى مسائل الالتفاق والاختلاف لإعادة النظر فيها والحكم عليها وإعمال النظر في أدلالها والتحقق من صدقها استئنافاً لروح الفقه.

على الرغم من موسوعية شخصية ابن رشد العلمية وتأثيره الفكري، وبصفة شارحاً، ومتكلماً، وفيلسوفاً، وطبعياً، لكن العناية بصفته الفقهية لم تلقَ اهتماماً كافياً في جامعاتنا -حسب علمنا، لذلك تأتي هذه الدراسة المتواضعة للكشف عن المنهج الفقهي لابن رشد عن طريق كتابه "بداية المجتهد"، بتسليط الضوء على أبرز الجوانب التي تكشف عن المحاور الرئيسية لمنهج الفقيхи في حقل الفقه عموماً، وفي الفقه المقارن خصوصاً، وصولاً إلى الغرض من وضع كتابه الذي يتمثل في إيقاف التقليد والبحث على الاجتهاد.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع تقسيم خطة البحث على ثلاثة مباحث، فتناول المبحث الأول الوقوف على مدلولات بعض المصطلحات والمفاهيم الرئيسية، التي تعد مدخلاً مهماً للموضوع، واحتوى على مطلبين، ركز المطلب الأول على تعريف المنهج لغةً واصطلاحاً، واحتوى المطلب الثاني، على تعريف الفقه لغةً واصطلاحاً، أما المبحث الثاني فقد احتوى على مطلبين أيضاً، بين المطلب الأول التعريف بما بين رشد وكتابه "بداية المجتهد"، وقد ركز المطلب الثاني على التعريف بكتابه "بداية المجتهد"، وتناول المبحث الثالث، المحاور الرئيسية للمنهج الفقهي عند ابن رشد في كتابه "بداية المجتهد".



## المبحث الأول التعريف بمصطلحات البحث

### المطلب الأول: تعريف المنهج لغة واصطلاحاً: أولاً: معنى المنهج في اللغة:

جميع تصاريف هذه الكلمة (منهج) تدل على أنه الطريق الواضح، التيin الموصى إلى الغاية المقصودة فقد جاء في القاموس المحيط : الطريق الواضح، كالمنهج، والمنهج، (وأنهج) وضـ، وأوضـ، (ونهج) كمنـ، ووضـ، وأوضـ الطريق سـكـه، واستـهجـ الطريق صـارـ نـهـجاـ، وفـلـانـ سـبـيلـ فـلـانـ، سـلـكـ مـسـلـكـ.<sup>(2)</sup> وقد وردت كلمة (منهج) عند الأصفهاني على وزن (م فعل) يقال: نـهـجـ يـنـهـجـ منـهـجاـ، فـعـلـ يـفـعـلـ مـفـعـلاـ، والـمنـهـجـ الطـرـيـقـ الـواـضـحـ، وـنـهـجـ الـأـمـرـ، وـنـهـجـ الـوـضـحـ وـاسـتـبـانـ، وـمـنـهـاجـ الـطـرـيـقـ وـمـنـهـاجـ الـطـرـيـقـ الـمـسـقـيـمـ الـواـضـحـ، وـمـنـهـ قـوـلـهـمـ: نـهـجـ الـثـوـابـ وـنـهـجـ أـيـ بـاـنـ فـيـهـ أـثـرـ الـبـلـىـ، وـنـهـجـ الـبـلـىـ.<sup>(3)</sup> وفي لسان العرب: طريق نـهـجـ، بـيـنـ وـاضـحـ وـهـوـ النـهـجـ، وـطـرـقـ نـهـجـ وـسـبـيلـ منـهـجـ، كـنـهـجـ وـمـنـهـجـ الـطـرـيـقـ الـواـضـحـ وـمـنـهـاجـ، وـفـيـ التـنـزـيلـ (كـلـ جـعـلـنـاـ مـنـكـ شـرـعـةـ وـمـنـهـاجـ).<sup>(4)</sup> وأنـهـجـ الـطـرـيـقـ: وـضـحـ وـاسـتـبـانـ وـصـارـ نـهـجاـ وـفـيـ حـدـيـثـ الـعـبـاسـ: (لـمـ يـمـتـ رـسـوـلـ اللـهـ عـلـيـهـ وـآـلـهـ وـسـلـمـ) حـتـىـ تـرـكـكـ عـلـىـ طـرـيـقـ نـاهـجـ أـيـ وـاضـحـ بـيـتـةـ، وـنـهـجـتـ الـطـرـيـقـ أـبـتـهـ وـأـوضـحـتـهـ، وـيـقـالـ: اـعـمـلـ عـلـىـ مـاـ نـهـجـتـ لـكـ وـنـهـجـتـ الـطـرـيـقـ سـلـكـهـ. وـفـلـانـ يـسـتـهـجـ سـبـيلـ فـلـانـ أـيـ يـسـلـكـ مـسـلـكـ، وـنـهـجـ الـطـرـيـقـ الـمـسـقـيـمـ).<sup>(5)</sup>

### ثانياً: معنى المنهج في الاصطلاح:

يمكن الانطلاق ابتداء من المفهوم المداول لمدلول كلمة المنهج التي تعد مصطلحاً كثير التداول في مختلف العلوم بوصفها الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بوساطة طائفة من القواعد العلمية العامة ، التي توجه سير عمل العقل في حركته للبحث حتى يصل إلى النتيجة المطلوبة.<sup>(6)</sup> كما عرف بعض الباحثين على أنه: (الأسلوب أو الطريق الذي ينتظم من خلاله الحوار أو أي قضية علمية أو سلوكية توضع من خلالها القضايا والأفكار موضع المناقشة أو البحث).<sup>(7)</sup> ويمكن القول طبقاً لما سبق إن المنهج في القرآن الكريم في هدایته البشرية إلى الأيمان بالله وحده، هو المسار والطريقة التي من خلالها عالج فكرة الحوار والتواصل مع الآخر، فضلاً عن خصائص هذا المنهج ولغته ومميزاته.

### المطلب الثاني: تعريف الفقه لغة واصطلاحاً:

#### أولاً: معنى الفقه في اللغة:

الفقـهـ فـيـ الـلـغـةـ الـفـهـمـ وـالـعـلـمـ،<sup>(8)</sup> عـرـفـ اـيـضاـ بـأـنـ الـعـلـمـ بـالـشـيـءـ، وـالـفـهـمـ لـهـ، وـالـفـطـنـ، وـغـلـبـ عـلـىـ عـلـمـ الدـيـنـ لـشـرـفـهـ، وـفـاقـهـ: باـحـثـهـ فـيـ الـعـلـمـ.<sup>(9)</sup> كما قال ابن منظور: (الـفـقـهـ الـعـلـمـ بـالـشـيـءـ وـالـفـهـمـ لـهـ، وـغـلـبـ عـلـىـ عـلـمـ الدـيـنـ لـسـيـادـتـهـ وـشـرـفـهـ وـفـضـلـهـ عـلـىـ سـائـرـ أـنـوـاعـ الـعـلـمـ).<sup>(10)</sup>

وقـالـ ابنـ الأـثـيـرـ إـنـ: (الـفـقـهـ فـيـ الـأـصـلـ: الـفـهـمـ، وـاشـتـقـاـهـ مـنـ الشـقـ وـالـفـتـحـ. يـقـالـ: فـقـهـ الرـجـلـ بـالـكـسـرـ يـفـقـهـ فـقـهـاـ إـذـاـ فـهـمـ وـعـلـمـ، وـفـقـهـ بـالـضـمـ يـفـقـهـ: إـذـاـ صـارـ فـقـيـهـاـ عـالـمـاـ).<sup>(11)</sup>

وقد يطلق على معنى أعمق من ذلك، إذ يُعرف بأنه حسن الإدراك،<sup>(12)</sup> وعلى هذه المعانـي يـقـالـ: أوـتـيـ فـقـهـاـ فـيـ الـدـيـنـ أـيـ فـهـمـ لـهـ وـعـلـمـ كـمـاـ دـلـلـ عـلـىـ ذـلـكـ قولـهـ تعالىـ: (وـمـاـ كـانـ الـمـؤ~مـنـو~نـ لـيـنـقـفـرـو~ا كـافـهـ فـلـو~لـا~ نـفـرـ مـنـ كـلـ فـرـقـةـ مـنـهـمـ طـائـفـةـ لـيـنـقـفـهـو~ا فـيـ الـدـيـنـ وـلـيـنـذـرـو~ا قـو~م~هـم~ إـذـاـ رـجـعـو~ا إـلـيـهـمـ لـعـلـهـمـ يـحـذـرـو~نـ)،<sup>(13)</sup> وفي السياق نفسه، فقد استعمل القرآن الكريم كلمة الفقه في عدة موارد، أورد منها المعنى اللغوي، إذ قال تعالى: (أـهـمـ قـلـوبـ لـاـ يـقـنـعـهـنـ بـهـاـ)،<sup>(14)</sup> منه قوله تعالى في سورة التوبـةـ: (فـلـو~لـا~ نـفـرـ مـنـ كـلـ فـرـقـةـ مـنـهـمـ طـائـفـةـ لـيـنـقـفـهـو~ا فـيـ الـدـيـنـ وـلـيـنـذـرـو~ا قـو~م~هـم~ إـذـاـ رـجـعـو~ا إـلـيـهـمـ لـعـلـهـمـ يـحـذـرـو~نـ).<sup>(15)</sup> كما صورـتـ سورـةـ هـوـدـ معـنـىـ لـغـوـيـاـ اـخـرـ، يـقـالـ ماـ فـقـهـتـ ماـ تـقـولـ أـيـ لـمـ أـفـهـمـ، قالـ تعالىـ: (قـالـو~ا يـا~ شـعـبـ مـا~ نـفـقـهـ كـثـيرـا~ مـا~ ثـقـولـ وـإـنـا~ لـنـرـاـكـ فـيـنـا~ ضـعـيفـا~ وـلـو~لـا~ رـهـنـكـ لـرـجـمـنـاـكـ وـمـا~ أـنـتـ عـلـيـنـا~ بـغـرـبـيـزـ).<sup>(16)</sup>

وفي السياق نفسه، استعمل الحديث النبوـيـ الشـرـيفـ الكلـمـةـ بـمـعـنـاـهـ اللـغـوـيـ أـيـضاـ، كـمـاـ دـلـلـ عـلـىـ ذـلـكـ حـدـيـثـ



الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم): (مَنْ حَفِظَ مِنْ أُمَّيَّ أَرْبَعِينَ حَدِيثًا مِمَّا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ مِنْ أَمْرٍ دَبَّنُوهُ بَعْثَةً اللَّهُ يُوْمَ الْقِيَامَةِ فَقِيهَا عَالَمًا).<sup>(17)</sup>  
ثانيًا: معنى الفقه في الاصطلاح:

بعد معرفة معنى الفقه في اللغة، يمكن أن نرسم مفهومًا أو تعريفًا عامًا لهذا اللفظ بوصفه مصطلحاً متداولاً في الاستعمال، وانطلاقاً من المفهوم اللغوي يتضح أن تعريف الفقه في الاصطلاح الدارج، مما نصَّ عليه ابن خلدون في مقدمته بأنه: (معرفة أحكام الله تعالى في أفعال المكلفين بالوجوب والحرر والندب والكراهية، والإباحة وهي متنقاة من الكتاب والسنة وما نصبه الشارع لمعرفتها من الأدلة، فإذا استخرجت الأحكام من تلك الأدلة قيل لها فقه).<sup>(18)</sup>

ونجد أهل العلم قد عرروا الفقه أيضاً بأنه: (العلم بالأحكام الشرعية العملية عن طريق أدلةها التفصيلية لتحصيل السعادة الأخروية).<sup>(19)</sup> وأيضاً عُرف بأنه: (العلم بالأحكام الشرعية الفرعية المكتسبة من أدلةها التفصيلية).<sup>(20)</sup> يمكن القول من خلال ما قدم، بأن الفقه هو العلم الذي يعني بهم أحكام الشريعة الإسلامية واستنباطها من أدلةها التفصيلية المتمثلة بالقرآن الكريم، والسنة النبوية، والإجماع، والاجتهاد. في كل مناحي حياة المسلم بما عليه من أفعال وعبادات مكَفَ بها، لكونه يقرر حكم الشيء بحاله وحرامه ووجوبه ونديبه وكراهيته.

## المبحث الثاني التعريف بابن رشد وكتابه "بداية المجتهد"

### المطلب الأول: التعريف بابن رشد

هو محمد بن أحمد بن محمد بن رشد،<sup>(21)</sup> ويكنى بأبي الوليد، ولد بقرطبة سنة (520 هـ) من أسرة لها منزلة مرموقة في العلم والقضاء.<sup>(22)</sup> فقد ولد في وقت كان فيه أهل الأندلس يسعون نحو المزيد من الانفتاح والتلوّح العلمي في كثير من المناحي، وكانوا في شوق وتوّق إلى الموضوعية والمنطق والعقل والتنظيم الفكري، مما أثر إيجاباً في توفر البيئة المناسبة لظهور العلماء. فقد رأت الأسرة في ابن رشد امتداداً لمجدها، فاهتمت بتكوينه تكويناً أصيلاً متيناً، فحفظ القرآن الكريم، ودرس اللغة العربية وأدابها، وحفظ شعر أبي تمام وغيره، وسمع الموطأ وحفظه، ودرس الفقه على أئمة عصره، وعلم الكلام على شيوخ الأشاعرة وأخذ الأصول عن المعтинين بهذا الفن، وروى الحديث، وحفظ منه. لكن بقيت الدراية أغلب عليه من الرواية.<sup>(23)</sup> إذ اتصل بشيوخ عصره في الطب والفلسفة حتى انتهت إليه الإمامة دون أهل عصره في الفلسفة وعلوم الأوائل و كان يفزع إليه في الفتوى في الطب كما يفزع إليه في الفقه.<sup>(24)</sup> نتيجة لذلك، فقد حاز ابن رشد مكانة الرفيعة في مختلف العلوم، وشتهر أسمه وذاع صيته بين العامة والخاصة، ويرجع فضل ذلك إلى بيت العلم الذي نشأ فيه، إذ كان إماماً في علوم عصره ومتقدماً في ثقافة موسوعية.<sup>(25)</sup>

غير أنه في أواخر حياته تعرض إلى محنَة شديدة مع السلطان أبي يعقوب الذي كان يستعين بابن رشد إذا احتاج الأمر للقيام بمهام رسمية متعددة ولأجلها طاف في رحلات متتابعة في مختلف أصقاع المغرب؛ فتنقل بين مراكش وأشبيلية وقرطبة، ثم دعاه أبو يعقوب في سنة (578 هـ) إلى مراكش فجعله طبيبه الخاص، ثم والأه منصب القضاء في قرطبة، فلما مات أبو يعقوب يوسف وخلفه ابنه المنصور المودي زادت مكانة ابن رشد في عهده، وقررَهُ الأمير إلى، ولكن كاد له بعض المقربين من الأمير، فأمرَ الأمير بنفيه إلى قرية كانت لليهود، وأحرق كتبه، وأصدر منشوراً إلى المسلمين كافةً ينهاهم عن قراءة كتب الفلسفة، أو التفكير في الاهتمام بها، وهُدِّدَ منْ يُخالف أمره بالعقوبة.<sup>(26)</sup>

يُروى أنَّ وفاة ابن رشد سنة (595 هـ).<sup>(27)</sup> وقيل تُوفي في حدود سنة (598 هـ)، وكان عمره حين وفاته ثمانية وسبعين سنة.<sup>(28)</sup> وقيل كانت وفاة ابن رشد في مراكش أول سنة خمس وتسعين وخمسماة وذلك في أول دولة الناصر، وكان ابن رشد قد عمرَ عمراً طويلاً وخلف ولداً طيباً عالماً بالصناعة يُقال له أبو محمد عبد الله.<sup>(29)</sup>



## المطلب الثاني: التعريف بكتاب "بداية المجتهد".

الناظر في البداية يسهل عليه الخروج بانطباع عام حول الأخلاقيات العلمية الرفيعة التي يمتاز بها ابن رشد في كتابه، إذ يدور مع الدليل حيث دار، ويبحث عن الصواب بغض النظر عن قائله، ولا يتصلب لجهة بعينها ويحرص على الموضوعية والتثبت، ويتخلص بالصبر والتواضع والإنصاف. ويرد بغير ما حرج كل ما يرفضه عقله، أو يخالف التجارب الإنسانية، ويعرض عن الافتراضات الخيالية. وبذلك، فإن الكتاب هو أقرب إلى المدونة الشخصية لاستنكار. فهو ليس تاليفاً إبداعياً، بل هو تجمع لمذاهب الفقهاء من أجل معرفة أوجه الاتفاق والاختلاف بينها راداً أوجه الاختلاف إلى أصولها الأولى حتى يسهل الحكم عليها.<sup>(30)</sup>

كما يعبر ابن رشد بعد تحكيم العقل ومقارنته الأدلة والحكم بين المذاهب وتقعيد القواعد وتأصيل الأصول عن نسبية المعرفة واحتمال الخطأ بعبارة "الله أعلم" في صياغتها القصيرة في نهاية بعض الاختلافات أو في صيغة مطولة تدعى القاري إلى المشاركة معه في المراجعة والتصحيح.<sup>(31)</sup> ونظراً لعدم ثقة ابن رشد بنقله عن أصحاب المذاهب فإنه يطالب بتصحیحه من هو أعلم منه بها. وهو بهذا المعنى كتاب يخضع باستمرار للتصحيح والمراجعة والزيادة والإكمال.<sup>(32)</sup> من الملاحظ هنا، إن ابن رشد في كتابه "بداية المجتهد" حاول تأسيس عقلية اجتهادية تزيد على مجرد الاطلاع أو الفكرة العامة عن فقه المذاهب.

كما نلمس هذا الهدف في أكثر من موضع في الكتاب إذ قال ابن رشد في نهاية كتابه بعد أن ذكر العديد من الفروع في هذا الباب ما نصه: (ونحن نروم إن شاء الله بعد فراغنا من هذا الكتاب أن نضع في مذهب مالك كتاباً جاماً لأصول مذهب وسائله المشهورة التي تجري في مذهبه مجرى الأصول للتقرير عليها، وهذا هو الذي عمله ابن القاسم في المدونة، فإنه جاوب فيما لم يكن عنده فيها قول مالك على قياس ما كان عنده في ذلك الجنس من مسائل مالك التي هي فيها جارية مجرى الأصول لما جبل عليه الناس من الاتباع والتقليد في الأحكام والفتوى، بيد أنّ في قوّة هذا الكتاب أن يبلغ به الإنسان كما قلنا رتبة الاجتهاد إذا تقدّم، فعلم من اللغة العربية وعلم من أصول الفقه ما يكفيه في ذلك، ولذلك رأينا أنّ أحسن الأسماء بهذا الكتاب أن نسميه كتاب بدایة المجتهد وكفاية المقتصد).<sup>(33)</sup>

وقد اشتهر هذا الكتاب بتسميتين: أولاهما ما صرّح به ابن رشد باسم (بداية المجتهد وكفاية المقتصد)، والأخرى ما اشتهر الكتاب به وهي (بداية المجتهد ونهاية المقتصد). فضلاً على ذلك، فقد أورد ابن رشد اسم الكتاب في موضع آخر على سبيل الاختصار باسم (كتاب المجتهد).<sup>(34)</sup>

يظهر أن هناك اختلافاً طفيفاً بين الاسم الذي ذكره ابن رشد آنفًا (بداية المجتهد وكفاية المقتصد)، وبين الاسم الذي اشتهر به الكتاب (بداية المجتهد ونهاية المقتصد). من الملاحظ هنا، أن ابن رشد ذكر أسم الكتاب بالمعنى، بقوله في موضع آخر في كتاب الحج: (وهو جزء من كتاب (المجتهد) الذي وضعه منذ أزيد من عشرين عاماً، أو نحوها).<sup>(35)</sup> وهو يعني بكتاب المجتهد كتابه (بداية المجتهد)، فمال إلى الاختصار في ذكره، وفي هذا الشأن ذكر ابن فر 혼 في ترجمة ابن رشد آن: (له تاليف جلية الفائدة، منها كتاب: "بداية المجتهد، ونهاية المقتصد" في الفقه، ذكر فيه أسباب الخلاف، وعلّ وجهاً، فأفاد وأمعن به، ولا يعلم في وقته أفع منه ولا أحسن سباقاً).<sup>(36)</sup> ويمكن القول: إن لهذا الكتاب اسمين: أحدهما ما صرّح به مؤلفه، والآخر ما اشتهر الكتاب به.

وحتى تكتمل الصورة عن فقيه قرطبة ابن رشد الذي برع في معارف كثيرة كالطب والفلسفة والتي وضع بصماته عليها لابد أن نشير إلى بعض جوانب تميز بها كتابه "بداية المجتهد". ومنها ما يأتي:

### أولاً: سبب تاليف ابن رشد لكتابه "بداية المجتهد":

صرّح ابن رشد في مقدمة كتابه عن غرضه من وضعه، قائلاً: إنّ غرضي في هذا الكتاب أن أثبت فيه لنفسني على جهة التذكرة من مسائل الأحكام المتطرق إليها والمختلف فيها بأدلةها، والتتبّع على نُكّ الخلاف فيها - ما يجري مجرى الأصول والقواعد؛ لما عسى أن يَرِد على المجتهد من المسائل المسوکة عنها في الشرع. وهذه المسائل في الأكثر هي المسائل المنطوق بها في الشرع، أو تتعلق بالمنطوق به تعلقاً قريباً - وهي المسائل التي وقع الاتفاق عليها، أو اشتهر الخلاف فيها بين الفقهاء الإسلاميين من لدن الصحابة رضي الله عنهم، إلى أن فشا التقليد).<sup>(37)</sup>

وجاء في موضع آخر من هذا الكتاب وبالتحديد في كتاب القذف بعد أن نظر في القذف والقاذف والمذنوف والعقوبة الواجبة وبين أراء الفقهاء وأدلةهم انتهى إلى القول: (هذه هي أصول هذا الباب التي تبني عليه فروعه، وأن أنساً الله في العمر فسنضع كتاباً في الفروع على مذهب مالك بن انس مرتبًا ترتيباً صناعياً، إذ كان



المذهب المعهول به في هذه الجزيرة التي هي جزيرة الأندلس حتى يكون به القارئ مجتهدا في مذهب مالك، لأن إحصاء جميع الروايات عندي شيء ينقطع العمر دونه).<sup>(38)</sup>

غير أن حمادي العبيدي كان متربعاً في قبول غرض ابن رشد من تأليف كتاب "بداية المجتهد"، إذ يرى بأن طريقة ابن رشد في تأليف هذا الكتاب تجعل الشك في الغرض الحقيقي من تأليفه قائلاً: (يبدو أن الدافع أبعد من ذلك، فالرجل (ابن رشد) عانى كثيراً من فقهاء المالكية وتصليبهم الذي لا يعرف حدوداً، فراراً أن يروج للمذاهب الأخرى وخاصة المتفقة منها على الرأي كالذهب الحنفي، ثم يسرب من خلالها آراءه واجتهاده الذي ينحو فيه منحى التقليف، وبذلك يضعف من سلطان المذهب المالكي الذي لا يعرف الناس مذهباً غيره ساد واستأسد في الأندلس وشمال أفريقيا).<sup>(39)</sup>

والغاية من تأليف ابن رشد لكتابه "بداية المجتهد" هو إيقاف التقليد والبحث على الاجتهاد بالتركيز على الجوانب المنهجية والصفات الجوهرية للفقيه الحق، ويتصفح هذا المقصد من عنوان الكتاب "بداية المجتهد".<sup>(40)</sup> وهذا أحد أغراض وضع هذا الكتاب، يقول ابن رشد في كتاب الصرف: (فإن هذا الكتاب إنما وضعناه ليبلغ به المجتهد في هذه الصناعة رتبة الاجتهاد إذا حَصَلَ ما يجب له أن يُحَصَّلَ قبله من القدر الكافي له في علم النحو، واللغة، وصناعة أصول الفقه)، ويذكر من ذلك ما هو مُساوٍ لحجم هذا الكتاب، أو أقل، وبهذه الرتبة يسمى فقيهاً لا بحفظ مسائل الفقه، ولو بلغ (السائل) في العدد أقصى ما يمكن أن يحفظه إنسان، كما نجد متفقهاً زماننا يظلون أن الأفق هو الذي حفظ مسائل أكثر، وهو لاء عرض لهم شبيه ما يُعرِضُ لمن ظن أن الخفاف هو الذي عنده خفافٌ كثيرة لا الذي يقدر على عملها، وهو بين أن الذي عنده خفافٌ كثيرة سيأتيه إنسان يقدم لا يجد في خفافه ما يصلح لقدميه، فليأتِ إلى صانع الخفاف ضرورة، وهو الذي يصنع لكل قدم حفافاً يواافقه، فهذا هو مثال أكثر المتفقهاً في هذا الوقت).<sup>(41)</sup>

#### ثانياً: طباعة الكتاب.

حظي الكتاب باهتمام كثير من الباحثين في العصر الحديث؛ فطبع طبعات، (42) عديدة في مجلدين، تكلم ابن رشد في الجزء الأول على أحكام الطهارة والعبادات وما يلحق بها كالجهاد والأيمان والنور وغيرها، وقسمه إلى كتب ثم قسم الكتب إلى أبواب، الأبواب إلى مسائل.<sup>(43)</sup> وأما الجزء الثاني فقد خصصه لأحكام المعاملات والحدود، وبذاته بمسائل النكاح وختمه بأحكام الأقضية والشهادات، وقسمه كذلك إلى كتب ثم قسم الكتب إلى أبواب، والأبواب إلى مسائل كما في الجزء الأول، لكنه أضاف في الجزء الثاني الفصول والمطالبات.<sup>(44)</sup> ويخصم الكتاب لشروط التأليف العامة في الحضارة الإسلامية، البداية بالبسملة والحمدلة والصلوة والسلام على الرسول الكريم والله وصحبه في أول العمل، بل وفي أول كل كتاب إعلاناً عن البداية الجديدة.<sup>(45)</sup> ويعلن عن نهاية الكتاب أيضاً بدعة الله تعالى بالتوفيق للصواب أو الحمد لله والشكر على نعمه، ونادرًا ما يتم الإعلان عن نهاية الكتاب فقط دون إعلان عن خالص نوايا الإيمان.<sup>(46)</sup>

لم يذكر ابن رشد تاريخ تأليف كتاب "بداية المجتهد" بشكل مباشر غير أن إشارة منه في آخر كتاب الحج تکاد ترسم القول فيه إذ صرخ بما يلي: (وبتمام القول في هذا بحسب ترتيبنا ثم القول في هذا الكتاب بحسب عرضنا، والله الشكر والحمد كثيراً على ما وفق وهدى ومنّ به من التمام والكمال). وكان الفراغ منه يوم الأربعاء التاسع من جمادى الأولى الذي هو عام أربعين وثمانين وخمسين، وهو جزء من كتاب المجتهد الذي وضعته منذ أزيد من عشرين عاماً أو نحوها، والحمد لله رب العالمين).<sup>(47)</sup> ومن الملاحظ هنا، أن تاريخ وضع الكتاب يكاد ينحصر بين سنة (563 هـ) وسنة (564 هـ) وهذا يعني أن ابن رشد كان في بداية العقد الرابع من عمره.<sup>(48)</sup>

### المبحث الثالث

#### أهم المحاور الرئيسية في المنهج الفقهي لابن رشد في كتابه "بداية المجتهد"

إن المتتبع لصفحات الكتاب يلمس اختلافاً واضحأً بينه وبين سائر كتب الفقه، في عرض الكتب والأبواب والمسائل، ولكن المتفحص بالصناعة الفقهية في هذه الأبواب يجد اختلافاً في طريقة معالجته لهذه الأبواب وما أحالته من مسائل بطريقة تختلف عن غيره من الفقهاء ليحقق بذلك هدفه وتمكنه من هذه الصناعة وحده بها. ومن هنا يوصف الكتاب بأنه يتسم بطبع الفلسفة سواء بمقصده أو منهجه أو كيفية تناوله للبحث وتصوره، وهذه صناعة



فقيهه أمتاز بها ابن رشد عن غيره من الفقهاء في كتابه هذا،<sup>(49)</sup> أما ألفاظه دقيقة واضحة تناسب المجال الفقهي وإن كانت أحياناً تعلوها مسحة أدبية رفيعة، وتراكيبه رصينة متأنية تجيء مع الألفاظ على قدر المعاني، ويمتاز بأسلوب سهل محكم خالٍ من التعقيد، فضلاً على تجنب الإطالة المملة، والاختصار المخل بالمعنى، وفيما يأتي أهم المحاور الرئيسية التي تكشف عن منهجه منها:

**ثانياً: منهج ابن رشد في الترجيح**

وابن رشد بعد عرض المختلف فيه ومسألة الاستدلال والتأصيل يكون بين مرجح ومنتقد ومستقل برأيه ومتوقف أو مسقط للآراء جميعاً معتبراً أن الخلاف لا معنى له. لذلك، يرد ابن رشد أثناء الترجيح أدلة المخالفين، وقد ينتقدون كما وله في ذلك أيضاً عبارات مثل: قوله: (وهذا لا معنى له)،<sup>(50)</sup> ولما كانت الآثار كلها صحيحة فلا يوجد أمام الفقية إلا النسخ، أن يكون أحدهما ناسخاً والأخر منسوحاً أو الترجيح طبقاً لمنطق التعادل والترجيح أو التخيير بينهما طبقاً لموافقة المختار للمصلحة العامة أو البناء أي محاولة الجمع بينهما بطريقه العام والخاص أو المطلق والمقييد أو الجمع بينهما بطريقه أو بأخرى أو العودة إلى البراءة الأصلية. والغالب الترجيح والجمع،<sup>(51)</sup> ثم النسخ والجمع<sup>(52)</sup> فيجمع ابن رشد المذاهب الفقهية في مذاهب رئيسة على سبيل المثال، مذهب الترجيح ومذهب الجمع. وأحياناً يكون الاختيار بين مذاهب ثلاثة: الترجيح أو النسخ أو الجمع ويمكن تجميعها في مذهبين: الترجيج والنـسخ أو الجمع.<sup>(53)</sup> وأحياناً يكون الجمع بين أربعة مذاهب: مذهب النـسخ، ومذهب الترجيج، ومذهب الجمع، ومذهب البناء. والفرق بين الجمع والبناء أن الـبنيـي لا يرى أي تعارض بين الآثرين في حين الجامـع يرى تعارضـاً بينـهما في الـظاهر.<sup>(54)</sup>

وأحياناً لا يكتفي ابن رشد بالترجيج بين الآراء وانقادها، وإنما يدلي بدلوه ويستقل برأيه، على عادة الفقهاء الكبار بعد أن يقدم ما يقتضيه المقام من اعتذار لأنـمة هذا الشأن، إذ يقول مثلاً: (ولولا أنه لا يجوز إحداث قول لم يتقدم إليه أحد في المشهور، وإن كانت مسألة فيها خلاف لـقليل: إن ما يـتنـنـ منها ويـستـقـذرـ بـخلافـ مـالـاـ يـتنـنـ ولاـ يـستـقـذرـ، وبـخـاصـةـ ماـ كـانـ مـنـهاـ رـائـحـتـ حـسـنةـ، لـاقـافـهـ عـلـىـ إـبـاحـةـ العـنـبرـ. وـهـوـ عـنـ دـكـرـ أـكـثـرـ النـاسـ فـضـلـةـ مـنـ فـضـلـاتـ حـيـوانـ الـبـرـ، وـكـذـلـكـ الـمـسـكـ، وـهـوـ فـضـلـةـ دـمـ الـحـيـوانـ الـذـيـ يـوـجـدـ الـمـسـكـ فـيـهـ، فـيـمـاـ يـذـكـرـ).<sup>(55)</sup>

ولا يرى ابن رشد نفسه ملزمـاً دائمـاً بـترـجـيجـ أوـ اـنـقـادـهـ، وإنـماـ يـدـلـيـ بـدـلـوـهـ وـيـسـتـقـلـ بـرـأـيـهـ أوـ اـسـتـبـاطـ وـاسـتـخـرـاجـ عـلـىـ أـصـوـلـ الـجـمـهـورـ، وإنـماـ يـكـنـيـ أـحـيـاناـ كـثـيرـ بـعـرـضـ الـأـرـاءـ، حـيـنـ يـبـدـوـ مـنـهـ قـيـوـلـهـ جـمـيـعـاـ. فـيـتـوـقـعـ عـنـ ذـكـ أـوـ يـوـجـهـ الـمـسـلـةـ إـلـىـ الـأـصـلـ فـيـهـ أـوـ يـعـبـرـ بـأـنـ طـبـيـعـةـ الـمـسـلـةـ مـحـتمـلـةـ، وـفـيـ أـمـثـالـهـ يـقـالـ كـلـ مـجـتـهـدـ مـصـيـبـ. فـمـثـالـ عـرـضـهـ لـلـأـرـاءـ دـوـنـ تـرـجـيجـ بـيـنـهـاـ، قـوـلـهـ بـعـدـ تـقـصـيـلـ الـأـرـاءـ فـيـمـاـ أـخـرـ جـزـكـةـ الزـكـاـةـ فـضـاعـتـ: (فـيـتـحـصـلـ فـيـ الـمـسـلـةـ خـمـسـةـ أـقـوـالـ : قـوـلـ إـنـ لـاـ يـضـمـنـ بـإـطـلـاقـ، وـقـوـلـ إـنـ هـيـ يـضـمـنـ بـإـطـلـاقـ، وـقـوـلـ إـنـ فـرـطـ ضـمـنـ وـإـنـ لـمـ يـفـرـطـ لـمـ يـضـمـنـ، وـقـوـلـ إـنـ فـرـطـ ضـمـنـ وـإـنـ لـمـ يـفـرـطـ زـكـىـ ماـ بـقـىـ، وـقـوـلـ الـخـامـسـ يـكـونـ شـرـيكـينـ فـيـ الـبـاقـيـ).<sup>(56)</sup>

**أولاً: بيان مراده من بعض الكلمات التي اوردتها في "بداية المجتهد"**

1- إطلاق مصطلحي الاتفاق والإجماع: كثيراً ما استعمل ابن رشد هذين المصطلحين وغيرـهماـ فيـ أكثرـ منـ مـوـضـعـ، حيثـ كانـ يـطـلـقـ الـاـنـقـاقـ وـيـرـيدـ بـهـ الـإـجـمـاعـ بـمـعـناـهـ الـاـسـتـلـاحـيـ، وـمـثـالـ ذـكـ قـوـلـهـ فـيـ أـوـلـ كـتـابـ الـطـهـارـةـ: (أـتـقـقـ الـمـسـلـمـونـ عـلـىـ أـنـ طـهـارـةـ الـشـرـعـيـةـ طـهـارـتـانـ: طـهـارـةـ مـنـ الـحـدـثـ وـطـهـارـةـ مـنـ الـخـبـثـ)،<sup>(57)</sup> وـكـانـ كـذـلـكـ اـسـتـعـمـلـ كـلـمـةـ (أـجـمـعـ)، بـدـلـ (أـنـقـاقـ)، كـوـلـهـ: (أـجـمـعـ الـعـلـمـاءـ عـلـىـ أـنـ الـمـيـاهـ طـهـارـةـ فـيـ نـفـسـهـاـ، مـطـهـرـةـ لـغـيرـهـ).<sup>(58)</sup>

2- استدلالـهـ بـالـإـجـمـاعـ بـعـدـ اـسـتـدـلـالـهـ بـالـكـتـابـ وـالـسـنـةـ: حيثـ عـدـ ابنـ رـشـدـ إـلـىـ الـاستـدـلـالـ بـالـإـجـمـاعـ بـعـدـ اـسـتـدـلـالـهـ بـالـكـتـابـ وـالـسـنـةـ مـبـاـشـرـةـ لـتـأـكـيدـ عـلـىـ الـمـسـلـةـ وـتـعـاـضـدـ الـأـدـلـةـ فـيـهـ، كـمـاـ كـانـ يـهـدـيـ مـنـ ذـكـ قـطـعـ النـزـاعـ بـيـنـ الـمـخـتـلـفـينـ فـيـ إـثـبـاتـ حـكـمـ مـنـ الـأـحـكـامـ مـسـتـقـادـةـ مـنـ الـنـصـوصـ. جـاءـ فـيـ بـابـ الـأـوـلـ مـنـ كـتـابـ الـوـضـوـعـ: (فـاماـ الدـلـيلـ عـلـىـ وـجـوبـهـ أـيـ الـطـهـارـةــ. فـالـكـتـابـ وـالـسـنـةـ وـالـإـجـمـاعـ).<sup>(59)</sup>

3- استخدامـهـ لـكـلـمـةـ الـأـثـرـ: استعملـ ابنـ رـشـدـ الـأـثـرـ عـلـىـ اـسـتـدـلـالـهـ بـالـحـدـيـثـ دونـ فـرـقـ بـيـنـ كـونـ الـحـدـيـثـ مـرـفـوعـاـ عـلـىـ الرـسـوـلـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـالـهـ وـسـلـمـ أـوـ مـوـقـوـفـاـ عـلـىـ الصـحـابـةـ وـالـتـابـعـيـنـ. فـيـ تـخـلـيلـ الـلـحـيـةـ مـثـلـاـ ردـ سـبـبـ الـاـخـتـلـافـ فـيـ ذـكـ إـلـىـ صـحـةـ الـأـثـرـ الـوـارـدـةـ فـيـ ذـكـ).<sup>(60)</sup>

**ثانياً: الموقف الفقهي لـابـنـ رـشـدـ مـنـ الـقـيـاسـ**

أوردـ ابنـ رـشـدـ مـفـهـومـ الـقـيـاسـ فـيـ مـقـدـمةـ الـبـادـيـةـ بـقـوـلـهـ: (وـأـمـاـ الـقـيـاسـ الـشـرـعـيـ فـهـوـ إـلـاحـ الـحـكـمـ الـواـجـبـ لـشـئـ ماـ بـالـشـرـعـ بـالـشـيـءـ الـمـسـكـوتـ عـنـ لـشـبـهـ بـالـشـيـءـ الـذـيـ أـوجـبـ الـشـرـعـ لـهـ ذـكـ الـحـكـمـ أـوـ لـعـلـةـ جـامـعـةـ بـيـنـهـماـ).<sup>(61)</sup> كـمـاـ



يذكر في معرض تفصيله لبعض مسائل القياس: (وليس قصدنا في هذا الكتاب في الأكثر ذكر الخلاف الذي يوجبه القياس، كما ليس قصدنا ذكر المسائل المسكوت عنها في الشرع إلا في الأقل). وذلك إما من حيث هي مشهورة وأصل لغيرها وإما من حيث هي كثيرة الوقوع).<sup>(62)</sup>

ووافق ابن رشد جمهور الفقهاء من حيث المبدأ على أن طريق الوقوف على الأحكام الشرعية التي سكت عنها الشارع يمكن أن نرجعه إلى القياس، إلا أنه ينظر إليه نظرة تختلف عن نظرية جمهور الفقهاء لعلة عقلية إذ قال في مقدمة كتابه: (إن الواقع بين الناس غير متناهية، وأما النصوص والأفعال والإقرارات فهي متناهية).<sup>(63)</sup> وابن رشد في هذا المقام لا ينكر القياس، ولكنه يفرق بين القياس العقلي والبنياني وبين قياس الفقهاء الظني فقط، فكان كلما عرضت له قضية خلافية يغلب فيها الأحاديث على القياس بشرط أن تكون صحيحة وإذا لم تثبت صحة الأحاديث فليس للقياس أن يتدخل لتعديلها.<sup>(64)</sup>

وفي السياق نفسه، يقول ابن رشد: (والفرق بين القياس الشرعي واللفظ الخاص يراد به العام: أن القياس يكون على الخاص الذي أريد به الخاص فيلحق به غيره، أعني أن المسكوت عنه يلحق بالمنطوق به من جهة الشبه الذي بينهما لا من جهة دلالة اللفظ، لأن الحق المسكوت عنه بالمنطوق به من جهة تبييه اللفظ ليس بقياس، وإنما هو من باب دلالة اللفظ، وهذا الصنفان يتقابلان جدا لأنهما الحق مسكون عنه بمنطوق به، وهو ما يلتسبان على الفقهاء كثيرا جدا).<sup>(65)</sup>

يمكن القول إن ابن رشد قد استعمل القياس في "بداية المجتهد" بالمعنى العام، والمعنى الاصطلاحي الخاص أي إجراء المقارنة والمقياسة بين ظواهر النصوص، مثل قوله: (وكذلك فرض المجتهد هاهنا إذا انتهى بنظره إلى مثل هذا الموضوع أن يوازن بين الظاهرين فما ترجم عنده منها على صاحبه عمل عليه. وأعني بالظاهرين أن يقاس بين ظهور لفظ فإذا تطهرن في الاغتسال بالماء وظهور عدم الحذف في الآية إن أحبت أن يحمل لفظ يطهرن على ظاهره من النقاء. فأي الظاهرين كان عنده أرجح عمل عليه. أعني إما أن لا يقدر في الآية حذفاً ويحمل لفظ فإذا تطهرن على العسل بالماء أو يقاس بين ظهور لفظ فإذا تطهرن في الاغتسال وظهور لفظ يطهرن في النقاء. فأي كان عنده أظهر أيضاً صرف تأويل اللفظ الثاني له، وعمل على أنهما يدلان في الآية على معنى واحد. أعني إما على معنى النقاء وإما على معنى الاغتسال بالماء وليس في طباع النظر الفقهي أن ينتهي في هذه الأشياء إلى أكثر من هذا فتأمله).<sup>(66)</sup>

### ثالثاً: منهج ابن رشد في الاستدلال العقلي في ذكر أقوال الفقهاء

ويرد ابن رشد بغير حرج كل ما يرفضه عقله، أو يخالف التجارب الإنسانية، ويعرض عن الافتراضات الخيالية. ومن ذلك قوله: (وشنّ بعضهم فأوجب حرمة للبن الرجل وهذا غير موجود فضلاً عن أن يكون له حكم شرعي وإن وجد فليس لبني إلا باشتراك الاسم).<sup>(67)</sup> وكذلك قوله في نفس السياق (ولا لبن للميتة إن وجد لها إلا باشتراك الاسم ويقاد أن تكون مسألة غير واقعة فلا يكون لها وجود إلا في القول).<sup>(68)</sup>

كما تظهر طريقته العقلانية في الاستدلال في مواطن كثيرة: منها حديثه في الباب الخامس من كتاب الذبائح قائلاً: (والحق أن ما حرم عليهم أو حرموا على أنفسهم هو في وقت شريعة الإسلام أمر باطل إذ كانت ناسخة لجميع الشرائع فوجب أن لا يراعي اعتقادهم في ذلك ولا يشترط أيضاً أن يكون اعتقادهم في تحليل الذبائح اعتقاد المسلمين ولا اعتقاد شريعتهم لأنه لو اشترط ذلك لما جاز لكل ذبائحهم بوجه من الوجه، لكون اعتقاد شريعتهم في ذلك منسوحاً واعتقاد شريعتنا لا يصح منهم، وإنما هذا حكم خصمهم الله تعالى به ذبائحهم والله أعلم، جائزة لنا على الإطلاق وإلا ارتفع حكم آية التحليل جملة فتأمل هذا فإنه بين والله أعلم).<sup>(69)</sup>

ولم يكن ابن رشد يرى مانعاً من الاستنفادة من التجارب الإنسانية والمعطيات العلمية في فهم بعض القضايا الفقهية وإبداء الرأي فيها. ولهذا نجده يرد بعض أسباب الاختلاف إليها مثل اختلاف الفقهاء في الدم الذي تراه الحامل فاعتبر السبب في ذلك عسر الوقف على ذلك بالتجربة واحتلاط الأمرين: (فإنه مرة يكون الدم الذي تراه الحامل دم حيض وذلك إذا كانت قوة المرأة وافرة والجينين صغيراً وبذلك أمكن أن يكون حمل على ما حکاه بقراط وجالينوس وسائر الأطباء).<sup>(70)</sup> وكذلك قوله في اختلاف الفقهاء حول طهارة عظام الميتة (وفي حس العظام اختلاف والأمر مختلف فيه بين الأطباء).<sup>(71)</sup>

ويورد ابن رشد مثالاً آخر في عرض الآراء العلمية، كقوله في استحباب تعجيل دفن الموتى: (إلا الغريق، فإنه يستحب في المذهب تأخير دفنه مخافة أن يكون الماء قد غمره فلم تتبين حياته قال القاضي وإذا قبل هذا في الغريق فهو أولى في كثير من المرضى مثل الذين يصيبهم انطباق العروق وغير ذلك مما هو معروف عند



الأطباء حتى لقد قال الأطباء إن المسكوتين لا ينبغي أن يدفنوا إلا بعد ثلاثة أيام).<sup>(72)</sup>  
رابعاً: بيان سبب اختلاف الفقهاء في المسائل الخلافية.

إن المتصفح لكتاب ابن رشد "بداية المجتهد" يتلمس بسهولة هوية الكتاب الذي يروم عرض أشهر المذاهب والأراء لاستخلاص أسباب الاختلاف، ووضع قواعد ضابطة لقول الفقهى بغض النظر عن المدرسة التي ينتمى إليها، فرقاً لذلك، كان ابن رشد يرجع أسباب الخلاف إلى طريقة الأصولى البارع إلى قضائيا تتعلق بالتأويل والمنهجية الفقهية، كتأويل محتمل لنص آية أو حديث أو صحة حديث أو ترجيح قياس على حديث أو الاعتماد على اتفاق ما، أو توقيف إزاء طرق مختلفة ولكنها متساوية من شأنها أن تخلق تنازعا فقهيا.<sup>(73)</sup>

ويرد ابن رشد الفروع إلى الأصول حتى يمكن حل هذا الاختلاف، فالجزئيات تتنظم في كليات. ويرد الخلاف والمذاهب إلى قواعد وأصول قبل ذكر المسائل المترفة بعد كل باب أو فصل.<sup>(74)</sup> وقد ترجع المشهورات في الخلاف إلى الأصول والقواعد. فالخلاف في المذهب خلاف منهجي قبل أن يكون خلافاً مذهبياً، في الاستدلال قبل أن يكون في الموضوع. لذلك جاء الكتاب مختصراً حاوياً للأصول وحدها دون الفروع، وللحول المنهجية فقط دون الحلول لكل الخلافات بين المذاهب. فالأصول متناهية والفرع لا متناهية.<sup>(75)</sup> من الملاحظ هنا، أن ابن رشد اتبع هذا المنهج من أجل تركيز المطلع على الدليل بعض النظر عن قائله، وزيادة في الاهتمام بكيفية صدور الدليل لا مجرد الوقوف على من أصدره قوله. وفي ذلك تخفيف من غلواء الهوى والهالة التي تحيط بالأشخاص فتحجب النظر السيد للأمور. فضلاً عن تبييه لأهل عصره على أن المذهب الذي يفضلونه ليس إلا واحداً من مذاهب شتى، كلها تهفو إلى الصواب، فتصيبه مرة وتخطئه أخرى.

وفقاً لتلك المعطيات، فإن ابن رشد قد ركز جل اهتمامه في البحث عن الأصول العامة للأدلة الشرعية وأنواعها وتصنيف أسباب الخلاف، الذي يرده إلى تعارض الأدلة التقليدية من الكتاب والسنة أو معارضة الآثار بعضها لبعض وغالبها من الحديث. ولما كانت الآثار كلها صحيحة فلا يوجد أمام الفقية إلا النسخ، أن يكون أحدهما ناسحاً والآخر منسوحاً أو الترجيح طبقاً لمنطق التعادل والترجح أو التخيير بينهما طبقاً لموافقة المختار للمصلحة العامة أو البناء أي محاولة الجمع بينهما بطريقة العام والخاص أو المطلق والمقييد أو الجمع بينهما بطريقة أو بأخرى أو العودة إلى البراءة الأصلية. والغالب الترجح والجمع<sup>(76)</sup> ثم النسخ والجمع. فيجمع ابن رشد المذاهب الفقهية في مذاهب رئيسية على سبيل المثال، مذهب الترجح ومذهب الجمع. وأحياناً يكون الاختيار بين مذاهب ثلاثة: الترجح أو النسخ أو الجمع ويمكن تجميعها في مذهبين: الترجح والنحو أو الجمع.<sup>(77)</sup> وأحياناً يكون الجمع بين أربعة مذاهب: مذهب النسخ، ومذهب الترجح، ومذهب البناء، ومذهب الفرق بين الجمع والبناء أن الباقي لا يرى أي تعارض بين الآثرين في حين الجامع يرى تعارضاً بينهما في الظاهر.<sup>(78)</sup>

وبغض النظر عن المنهجية المثلثة التي اراد ابن رشد تطبيقها في كتابه، إذ يقول على سبيل المثال، في باب معرفة الزكاة المختصة بالصيد وشروطها: (يجب أن يذكر منها ما اتفقاً منه عليه وما اختلفوا فيه)، وأسباب الخلاف في ذلك وما يتعرّف عنها من مشهور مسائلهم).<sup>(80)</sup> وفي موضع آخر يقول: (وينبغي أن تعلم أن الاختلاف في وجوب الترتيب في التيمم ووجوب الفور فيه هو بعينه اختلافهم في ذلك في الوضوء وأسباب الخلاف هناك هي أسبابه هنا فلا معنى لإعادته).<sup>(81)</sup>

وأحياناً يكون الحل هو مذهب التخيير، وترك الحرية الإنسانية أو المصلحة العامة كأساس لهذا الاختيار.<sup>(82)</sup> وأحياناً يكون الحل هو إلغاء كل المذاهب الخلافية والعودة إلى أساس الاتفاق قبل الاختلاف الذي لا جمع فيه ولا ترجح ولا نسخ، الوحدة قبل التعدد، والأصل قبل الفرع.<sup>(83)</sup> فإذا ما استعانت النصوص على الاتفاق، واستحال التوفيق بينها عن طريق أحد هذه المذاهب الأربع تم الغاؤها جميعاً وسقوط الآخر عند التعارض، والعودة إلى البراءة الأصلية أي إلى الطبيعة والذوق السليم. فالشرعية تكمن في الفطرة وليس خارجها كما هو الحال في المباح أو الحال أو العفو أو المسوّت عنه.<sup>(84)</sup> وتعني البراءة الأصلية التوقف عن الحكم وإلغاء المشكلة وتعارض النصوص والعودة إلى الأشياء ذاتها. فالاصل براءة الذمة، وإن الأشياء في الأصل على الإباحة. وقد يتم استصحاب الإجماع استرشاداً بالطبيعة الجمعية وبفطرة البشر. فاتفاق البشر على طبيعة واحدة ممكن، ثم الاختلاف طبقاً للفرق الفردية. فالمرأة مائة بطبعها إلى الرجل أكثر من ميلها إلى تبذير الأموال مما جعل الشرع يضع لها الولي حتى لا تضع نفسها في غير موضع الكفاءة.<sup>(85)</sup>

وفي بعض الأحيان يصرح بتأثير احتمال النظر للحقيقة والمجاز في الاختلاف، فيقول في نقض الوضوء بلمس المرأة: (وبسبب اختلافهم فيها اشتراك إسم اللمس في (أو لامستُ النساء) و (لامسْتُ النساء) في كلام العرب، فإن



العرب تطلقه مرة على اللمس الذي هو باليد، ومرة تكتني به عن الجماع<sup>(86)</sup>. ويستشهد ابن رشد بكلام العرب من أجل معرفة معاني الألفاظ والحراف. فالحرف "إلى" يدل على الغاية. ويكون أحياناً بمعنى "مع". وقد اختلف الفقهاء في المعنى "الباء" في آية المسح هل هي زائدة أو مباعدة، وفي واو العطف، وفي معنى حتى في آية "حتى يطهرن" ولام التعريف عند العرب قد تدل على البعض وحرف أو يدل على التخيير. ولا يضبط المعنى إلا طبقاً لكلام العرب وأشعارهم. واليد في كلام العرب قد تعني الكف، والكف والذراع، والكف والذراع والغضاد. واللمس في كلام العرب باليد أو الجماع. وكذلك يتحدد أسم الظهر والغسل طبقاً لكلام العرب. وتهني الميتة في كلام العرب الموقوذة والمتردية والنطحية.<sup>(87)</sup>

وفقاً لذلك، فإن ابن رشد قد أوضح الخلاف بين الدلالات التي يحملها المعنى الشرعي أو المعنى اللغوي، فكل لفظ له معنى لغوي، ومعنى شرعي ومعنى في العرف والعادة. وهي نظرية المعاني الثلاثة للفظ الشهيرة في المبادئ اللغوية في علم الأصول. فالتلذذ قسمان: من جهة النطق، مطلقاً أو مقيداً، أو من جهة الأشياء، لا فرق في ذلك بين لغة الأيمان والنذر أو بين لغة النكاح والطلاق. ويقع الخلاف بين الفقهاء في أن بعضهم يأخذ المعنى اللغوي للاسم وبعضهم الآخر يأخذ المعنى الاصطلاحي، وأن فريقاً ثالثاً يأخذ المعنى العرفي، معنى الممارسة الفعلية في عالم الأشياء.<sup>(88)</sup> كما أن النطق أيضاً قد يفيد التخيير لأن الأحكام المستتبطة منه أحكام أفعال، والأفعال الإنسانية أما تكون على الواجب مثل الفرض والمحرم أو على التخيير مثل المندوب والمكروره.<sup>(89)</sup>

ويفصل ابن رشد في مقدمة الكتاب الأصولية أصناف الألفاظ التي منها تستتبع الأحكام في ثلاثة موضع أقواف، والرابع موضع اختلاف: عام وخاصة، وعام يراد به الخاص وخاصة يراد به العام. والفعل أما أن يكون بصيغة الأمر أو بصيغة الخبر يراد به الأمر، وجوباً أو ندبأ، والترك أي أن يكون بصيغة الأمر ويفيد النهي أو بصيغة الخبر ويراد به النهي، تحريراً أو كراهة. وهنا يحيل ابن رشد الأحكام الخمسة إلى مبحث الألفاظ. فالأمر واجب أو مندوب، والنهي محظوظ أو مكرور، والتخيير هو المباح، وللنفاذ بالنسبة للأعيان إما أن يكون له معنى واحد فيكون نصاً أو أكثر من معنى على السواء فيكون مجملأ أو مختلفة على الأكثر فيكون ظاهراً أو على الأقل فيكون محتملاً. والمطلق يحمل على الأظهر حتى يقوم دليلاً على المحتمل. والاحتمال يكون اشتراكاً في النفع أو اشتراكاً في الألف واللام (الكل أو الجزء) أو في الأوامر أو النواهي أو دليل الخطاب، من إيجاب الحكم إلى نفيه عمداً (المواقة) أو من نفي الحكم إلى إيجابه عمداً (المخالفة). وأسباب الخلاف كلها ترجع إلى مباحث الألفاظ وهي ستة: تردد النطق بين الطرق الأربع، اختلاف الألفاظ، اختلاف الإعراب، الحقيقة والجاز، الإطلاق والتقييد، وأخيراً التعارض في الألفاظ والأفعال والإقرارات.<sup>(90)</sup>

### خاتمة البحث ونتائجـه

المتأمل في عرض المنهج الفقهي لابن رشد في كتابه "بداية المجتهد"، يجد ثمة جملة من النتائج منها:

1- كان الدافع وراء تأليف ابن رشد كتاباً في الفقه هو إيقاف التقليد والبحث على الاجتهاد عن طريق العودة إلى مسائل الأقواف والاختلاف لإعادة النظر فيها والحكم عليها وإعمال النظر في أدلةها والتحقق من صدقها استناداً لروح الفقه.

2- حرص ابن رشد في كتابه "بداية المجتهد" على اتخاذ أسلوبه وطريقة تعبيره و اختيار ألفاظه ومصطلحاته وتحت تراكيب جديدة تناسب المجال الفقهي، ورفعه على مستوى الجزئيات والواقع اللامتناهية إلى مستوى الأصول المقررة والقواعد الثابتة.

3- إن من أبرز سمات منهجه الفقهي أنه ينحو منحى التيسير والتسهيل والأخذ بمبدأ الشريعة السمحنة في نفي الحرج وترك التشديد وأنه وإن لم يكن صاحب مدرسة في الفقه، إلا أن عمله جاء شاملأً لمختلف آراء المذاهب التي كان لها أنصار في الأندرس.

4- إن ابن رشد كان كثير المعرفة والإطلاع في العلوم مثل الطب والفلسفة، وبحراً في العلوم الشرعية ومذاهبه المختلفة مما أهلَه إلى أن يبحث في أغوار النص وما وراءه من معانٍ فأدرك بذلك ما الذي جعل الفقهاء يختلفون في فهم النص.

5- أن المنهج الفقهي الذي اتباه ابن رشد قد حرص فيه على خلق جهاز فقهي متماشٍ للأجزاء يرتكز على العقل مع تلمس الموضوعية واليقين فاتحا بذلك مجالاً جديداً من الدراسات الإسلامية الخاصة بالفقه المقارن له وللأجيال من بعده.



6- اعتمد ابن رشد في منهجه الفقهي على المنهج العلمي الرفيع الذي يمتاز به في كتابه، إذ يدور مع الدليل حيث دار، ويبحث عن الصواب بغض النظر عن قائله، ولا يتعصب لجهة بعينها و يحرص على الموضوعية و يعرض عن الافتراضات الخيالية.

## المواهش

- <sup>1</sup> سورة النساء، الآية، 59.
- <sup>2</sup> الفيروزأبادي، القاموس المحيط ، باب الجيم/فصل النون ،(88/1).
- <sup>3</sup> ينظر: الأصفهاني، مفردات غريب القرآن، (825/1).
- <sup>4</sup> سورة الماندة، الآية، 48.
- <sup>5</sup> ابن منظور ، لسان العرب، (38/3)، فصل النون.
- <sup>6</sup> ينظر: البدوي، مناهج البحث العلمي، ص.3.
- <sup>7</sup> ينظر: العليان، حوار الحضارات في القرن الحادى والعشرين رؤية إسلامية، ص 79.
- <sup>8</sup> ينظر: القيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير،(2/479).
- <sup>9</sup> الفيروزأبادي، القاموس المحيط، ص1007؛ الرازي، مختار الصحاح،(1/213).
- <sup>10</sup> ابن منظور ، لسان العرب، مادة فقهه ، (522/13).
- <sup>11</sup> ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة فقهه ، ( 465 / 3).
- <sup>12</sup> ينظر: صطفى وأخرون، المعجم الوسيط ، ص 698.
- <sup>13</sup> سورة التوبة، الآية،122.
- <sup>14</sup> سورة الأعراف، الآية،179.
- <sup>15</sup> سورة التوبة، الآية،122.
- <sup>16</sup> سورة هود، الآية،91.
- <sup>17</sup> القمي، الخصال، ص541؛ العاملى ، وسائل الشيعة، (27/99).
- <sup>18</sup> ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون ، ص 363.
- <sup>19</sup> العاملى، ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة، (1/40)؛ الشهري، مدخل إلى علم الفقه، ص 14.
- <sup>20</sup> الإسنوى، التمهيد، (50/1)، السبكى، الإبهاج في شرح المنهاج على منهج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوى، (28/1).
- <sup>21</sup> بن الآبار، التكملة لكتاب الصلة ، (74-73/2).
- <sup>22</sup> الذهبي، سير أعلام النبلاء، (307/21).
- <sup>23</sup> العقاد، ابن رشد، ص 5-7.
- <sup>24</sup> موسى، ابن رشد الفيلسوف، ص 19-9.
- <sup>25</sup> قوله من التصانيف: الكليات في الطب، و مختصر المستصفى في الأصول، و شرح أرجوزة ابن سينا في الطب، والمقدمات في الفقه، الحيوان، جوامع كتب أرسسطوطاليس، و شرح كتاب النفس، و كتاب في المنطق، تلخيص الإلهيات لنقيولاوس، تلخيص ما بعد الطبيعة لأرسسطو، تلخيص الاستقصادات لجالينيوس، القوى، العلل، التعريف، الحميات، حلية البرء، تهافت التهافت، منهاج الأدلة، فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال، شرح القياس لأرسسطو، و مقالة في العقل، و مقالة في القياس، و الفحص عن مسائل في الشفاء، و مسألة في الزمان، و مقالة فيما يعتقد المشائون وما يعتقدون المتكلمون في كيفية وجود العالم، و مقالة في نظر الفارابي في المنطق ونظر أرسسطو، و مقالة في اتصال العقل المفارق للإنسان، و مقالة في وجود المادة الأولى، و مقالة في الرد على ابن سينا، و مقالة في المزاج، و مسائل حكمية، و مقالة في حرفة الفلك، و كتاب ما خالف فيه الفارابي أرسسطو. وغير ذلك من الكتب و المقالات و الرسائل. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء ، (21/308-309)؛ الصنفدي، الوافى بالوفيات، (2/82)؛ الجابري، ابن رشد سيرة و فكر: دراسة و تصوّص ، ص 24؛ أنطوان، فلسفة ابن رشد، ؛ العقاد، ابن رشد، ص 18-26.
- <sup>26</sup> ينظر: العقاد، ابن رشد، ص 18-26، موسى، بين الدين و الفلسفه: في رأى ابن رشد و فلاسفة العصر الوسيط، ص 26-44.
- <sup>27</sup> ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، (21/309-310)؛ العقاد، ابن رشد، ص 18-26؛ ابن فردون ، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ص 285 .
- <sup>28</sup> الجذامي، تاريخ قضاة الأندلس، ص 111.
- <sup>29</sup> أبو العباس، كتاب عيون الأنبياء في طبقات الأطباء، ص 532؛ الزركلي، الأعلام، ص 318.



- <sup>30</sup> ينظر: ابن رشد ، بداية المجتهد ونهاية المقتضى، (1/3).

<sup>31</sup> المصدر نفسه، (1/91، 102، 107، 128، 139، 276، 266، 314، 291، 330، 396، 422، 418).

<sup>32</sup> المصدر نفسه، (3/1).

<sup>33</sup> المصدر نفسه، (2/291-290).

<sup>34</sup> المصدر نفسه، (2/278).

<sup>35</sup> المصدر نفسه، (1/382).

<sup>36</sup> ابن فر 혼ون، *الديباج المذهب*، ص 285.

<sup>37</sup> ابن رشد، *بداية المجتهد*، (1/3).

<sup>38</sup> المصدر نفسه، (2/443).

<sup>39</sup> ينظر: العبيدي، ابن رشد الحفيد: حياته، علمه، فقه، ص 117.

<sup>40</sup> ابن رشد، *بداية المجتهد*، (2/419-418).

<sup>41</sup> المصدر نفسه، (2/317).

<sup>42</sup> ينظر: العبيدي، ابن رشد الحفيد، ص 77.

<sup>43</sup> ينظر: ابن رشد، *بداية المجتهد*، ج 1.

<sup>44</sup> بدء الجزء الثاني بكتاب النكاح وانتهى بكتاب الأقضية. ينظر: المصدر نفسه، ج 2.

<sup>45</sup> المصدر نفسه، (1/93، 102، 107، 128، 139، 276، 266، 314، 291، 330، 396)، (418، 422).

<sup>46</sup> المصدر نفسه.

<sup>47</sup> ينظر: المصدر نفسه، (2/404).

<sup>48</sup> ينظر: العلوي، المتن الرشدي، ص 67.

<sup>49</sup> العراقي، ابن رشد: *فليسوفا عربياً بروح غربية*، ص 31؛ التركي، مكانه ابن رشد الفقهية من تاريخ المالكية بالأندلس: ابن رشد ومدرسته في الغرب الإسلامي ، ص 182.

<sup>50</sup> المصدر نفسه، (1/10).

<sup>51</sup> المصدر نفسه، (1/51).

<sup>52</sup> ذهب العلماء في تأويل هذه الأحاديث إلى مذهبين أما مذهب الترجيح أو النسخ، المصدر نفسه، (1/115، 81، 111).

<sup>53</sup> ينظر: المصدر نفسه، (1/35).

<sup>54</sup> المصدر نفسه، (1/41-40).

<sup>55</sup> المصدر نفسه، (1/55).

<sup>56</sup> المصدر نفسه، (1/56).

<sup>57</sup> المصدر نفسه، (1/57).

<sup>58</sup> ينظر: المصدر نفسه، (1/35).

<sup>59</sup> المصدر نفسه، (1/59).

<sup>60</sup> المصدر نفسه، (1/60).

<sup>61</sup> المصدر نفسه، (1/61).

<sup>62</sup> المصدر نفسه، (1/62).

<sup>63</sup> المصدر نفسه، (1/63).

<sup>64</sup> التركي، المصدر السابق ، ص 187.

<sup>65</sup> المصدر نفسه، (1/65).

<sup>66</sup> المصدر نفسه، (1/66).

<sup>67</sup> المصدر نفسه، (1/67).

<sup>68</sup> المصدر نفسه.

<sup>69</sup> المصدر نفسه، (1/69).

<sup>70</sup> المصدر نفسه، (1/70).

<sup>71</sup> المصدر نفسه، (1/71).

<sup>72</sup> المصدر نفسه، (1/72).



- <sup>73</sup> المصدر نفسه، (31-28 / 1).
- <sup>74</sup> المصدر نفسه، (1/24، 34، 35، 50، 51، 90، 159، 152، 64 / 2)، (210، 160، 323، 248، 250، 251).
- <sup>75</sup> المصدر نفسه، ج 2، ج 1، (425، 314، 360، 440، 448)، ص 65، 108، 317.
- <sup>76</sup> المصدر نفسه، (1/33، 37، 56، 146، 203، 296).
- <sup>77</sup> ذهب العلماء في تأويل هذه الأحاديث إلى مذهبين أما مذهب الترجيح أو النسخ، المصدر نفسه، (1/81، 111، 115، 155).
- <sup>78</sup> المصدر نفسه، (1/40، 41، 197).
- <sup>79</sup> المصدر نفسه، (1/62).
- <sup>80</sup> المصدر نفسه، (1/336).
- <sup>81</sup> المصدر نفسه، (1/51).
- <sup>82</sup> المصدر نفسه، (1/64، 138).
- <sup>83</sup> "ذهب العلماء في هذين الحديثين مذهبين: أحدهما مذهب النسخ والثاني مذهب الرجوع إلى ما عليه الاتفاق عند التعارض الذي لا يمكن الجمع منه ولا الترجح". المصدر نفسه، (1/48).
- <sup>84</sup> "ذهب العلماء في هذين الحديثين ثلاثة مذاهب: أحدهما مذهب الجمع، الثاني مذهب الترجح ، والثالث مذهب الرجوع إلى البراءة الأصلية إذا وقع التعارض. واعني بالبراءة الأصلية عدم الحكم". المصدر نفسه، (1/300، 81)، (2/350).
- <sup>85</sup> المصدر نفسه، (2/13).
- <sup>86</sup> المصدر نفسه، (1/31).
- <sup>87</sup> المصدر نفسه، (1/11، 17-16، 39، 46، 60-59، 315، 375، 465).
- <sup>88</sup> المصدر نفسه، (1/164، 285).
- <sup>89</sup> المصدر نفسه، (2/78).
- <sup>90</sup> المصدر نفسه، (1/6-3).

## المراجع والمصادر

- 1- القرآن الكريم.
- 2- ابن الآبار، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر القضايعي، التكملة لكتاب الصلة، تحقيق: د. عبد السلام الهراس، دار الفكر، بيروت، 1995.
- 3- ابن الأثير، علي بن أبي الكرم، النهاية في غريب الحديث و الأثر، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر، قم ، ط4، 1364 هـ.
- 4- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، دار ابن الهيثم، القاهرة، 2005.
- 5- ابن رشد، محمد بن احمد بن احمد ، دایة المحتهد ونهاية المقتصد، دار الفكر، بيروت، (دت)
- 6- ابن فرحون، برهان الدين إبراهيم بن علي، الدبياج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، القاهرة، مكتبة السعادة، القاهرة، 1329 هـ.
- 7- ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1956.
- 8- أبو العباس، ابن أبو أصيبيعة أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس الخزرجي موفق الدين ، كتاب عيون الأنبياء في طبقات الأطباء، تحقيق نزار رضا، بيروت، دار مكتبة الحياة، (دت).
- 9- الإسنوي عبد الرحيم بن الحسن، التمهيد، مكتبة الرسالة، بيروت، ط 1400، 1400 هـ.
- 10- الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، مفردات غريب القرآن، تحقيق سيد كيلان، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، القاهرة 1961.
- 11- العاملی،أبی عبد الله محمد بن مکی، ذکری الشیعہ فی أحکام الشریعہ، مؤسسه آل الیت (ع) لإحياء التراث، قم، 1419 هـ.
- 12- العاملی،محمد بن الحسن الحر، تفصیل وسائل الشیعہ إلی تحصیل مسائل الشریعہ، تحقيق مؤسسه آل الیت (ع) لإحياء التراث، ج 9، (دت).



- 13- أنطوان، فرح، فلسفة ابن رشد، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2011.
- 14- البدوي، عبد الرحمن، مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968.
- 15- التركي، عبد المجيد، مكانة ابن رشد الفقهية من تاريخ المالكية بالأندلس: ابن رشد ومدرسته في الغرب الإسلامي ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ، 1981 .
- 16- الجابري، محمد عابد، ابن رشد سيرة وفker: دراسة ونصوص، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.
- 17- الجذامي، أبو الحسن علي بن عبد الله بن محمد، تاريخ قضاة الأندلس،المحقق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الأفاق الجديدة، بيروت، 1983.
- 18- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، تحقيق مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة، ج 21، ط 3 ، 1985 .
- 19- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، المركز العربي للثقافة والعلوم، بيروت، (دب).
- 20- الزركلي، خير الدين بن محمود بن علي بن فارس الدمشقي،الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين،بيروت، دار العلم للملايين ط، 15، 2002.
- 21- السبكي، علي بن عبد الكافي، الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1404 هـ.
- 22- الشهري، محمد علي، مدخل إلى علم الفقه، دار النص، بيروت، 1996 .
- 23- الصيفي، صلاح الدين خليل، الواقى بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط و تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2000.
- 24- العبيدي، حمادي، ابن رشد الحفيد: حياته، علمه، فقه، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984 .
- 25- العراقي، عاطف، ابن رشد: فيلسوفا عربيا بروح غربية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002 .
- 26- العقاد، عباس محمود، ابن رشد، دار المعارف، القاهرة، ط 6 ، (دب).
- 27- العلوى، جمال الدين، المتن الرشدي، دار توافق، الدار البيضاء، 1986 .
- 28- العليان، عبد الله علي، حوار الحضارات في القرن الحادى والعشرين رؤية إسلامية، عمان، 2004 .
- 29- الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت،(دب).
- 30- القيومي، أحمد بن محمد بن علي المقرى، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت،(دب).
- 31- القمي، أبي جعفر محمد بن علي، الخصال، تحقيق علي أكبر الغفارى، منشورات جامعة المدرسین، قم، 1403 هـ.
- 32- مصطفى، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق الدولية، مصر ، ط 4 ، 2004 .
- 33- موسى، محمد يوسف، ابن رشد الفيلسوف، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012 .
- 34- موسى، محمد يوسف، بين الدين والفلسفة: في رأى ابن رشد وفلاسفة العصر الوسيط، القاهرة، 1968 .